الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5141 | الأربعاء | 4 شوال 1446 هـ | 2 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

العجيل قام بحملة تفتيشية موسعة على محلات الصرافة.. وحملات مفتشي الوزارة مستمرة

"التجارة": تكثيف الجهود لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الحملة ضمن جهود الدولة لتعزيز الشفافية المالية وضمان التزام جميع المؤسسات بالأنظمة الرقابية

هدفنا حماية الاقتصاد الوطني وتحسين تصنيف الكويت في التقييمات المالية الدولية

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل

الوزير العجيل جولته التفتيشية

معظم المحلات مغلقة

متابعة التزام الشركات والمؤسسات المعنية بتوفيق أوضاعها وفق اشتراطات "المركزي" والمهلة الممنوحة لأصحاب الرخص انتهت رسميا 31 مارس الماضي

فهد الهاجري: فرق الرقابة تتأكد من إغلاق جميع محلات الصيرفة التي لم تلتزم بتوفيق أوضاعها

فيصل الأنصاري: الجولة كشفت التزام غالبية شركات الصيرفة بتنفيذ القرار الوزاري وتطبيق القانون

أحمد العيسى: ضرورة عدم مزاولة النشاط إلا بعد الحصول على التراخيص اللازمة من البنك المركزي

المتعاملون في الصيرفة: غالبية المحلات ستغلق لأنها لا تملك المليوني دينار المقررة من الجهات الرقابية

قام وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أمس الثلاثاء بحملة تفتيشية موسعة على محلات الصرافة في الكويت في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ متطلبات مجموعة العمل المالي (FATF) وتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحملة غطت أبرز مناطق تمركز محلات الصرافة في الكويت لمتابعة نشاط الشركات والمؤسسات التي لم تقم بتوفيق أوضاعها حسب اشتراطات البنك المركزي نظراً لانتهاء المهلة الممنوحة لأصحاب تلك الرخص في 2025/3/31.

وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان أن الحملة جاءت حرصاً على تنفيذ وتلبية متطلبات مجموعة العمل المالي فاتف FATF لتقييم دولة الكويت بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها إحدى الجهات الرقابية المعنية بتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولأهمية هذا التقييم للوضع الاقتصادي المستقبلي للدولة.وجاء ذلك استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (552) المتخذ في اجتماعه رقم (2024/2-23) المنعقد في 2024/6/11 بشأن نقل الإشراف والرقابة على محلات الصرافة من وزارة التجارة والصناعة إلى بنك الكويت المركزي وتنفيذاً لما جاء بالقرار الوزاري رقم (233) لسنة 2024 بشأن تنظيم عمل شركات ومؤسسات الصرافة وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي.

وقالت الوزارة أنه تم حصر أعداد محلات الصرافة التي تزاول أنشطة (استبدال العملات – بيع وشراء العملات في السوق المحلي) الخاصعين لرقابة وزارة التجارة والصناعة والذي بلغ عددهم 138 شركة / مؤسسة .

وتابعت أنه لوحظ في جولات مفتشي الوزارة في أول يوم بعد انتهاء المهلة المحددة أن غالبية محلات الصرافة مغلقة ولا تمارس أعمالها،وتم رصد مخالفة واحدة فقط في جولات اليوم التفتيشية .

وتابعت "ستستمر الحملات التفتيشية على محلات الصرافة من قبل مفتشي الوزارة" .

اشتراطات المركزي

من أهم اشتراطات المركزي لاتسمرار عمل شركات الصرافة الالتزام بالحد الأدنى لرأس مال شركات الصرافة بواقع 2 مليون دينار مدفوع بالكامل.

وكانت وزارة التجارة والصناعة قد دعت أصحاب تراخيص محلات الصرافة العاملة في الكويت والخاضعة إلى رقابتها إلى ضرورة توفيق أوضاعها قبل 31 مارس 2025، محذرة من إيقاف النشاط لأي جهة لم تلتزم بالموعد المحدد وفقا لمتطلبات المركزي، كما قامت البنوك المحلية بموازاة ذلك بمخاطبة شركات الصرافة لإغلاق حساباتها ، مهددة بالتحفظ على الأرصدة في حال عدم الامتثال.

و جاءت هذه الخطوات في إطار نقل الرقابة على محلات الصرافة من وزارة التجارة والصناعة إلى المركزي، بهدف تعزيز الرقابة على هذا القطاع وضمان التزامه بالمعايير المالية المطلوبة ومكافحة عمليات غسيل الاموال، حيث أصدر "المركزي" تعليمات وضوابط لشركات الصرافة تشمل عدم القيام بعمليات من شأنها أخذ مراكز بالعملات الأجنبية أو المضاربة في أسواق العملات والسلع والمعادن الثمينة، بالإضافة إلى ضرورة وجود نظام رقابة داخلي مكتوب ومعتمد من قبل الإدارة العليا للشركات

تطبيق القانون

و قال مدير إدارة الرقابة التجارية بوزارة التجارة والصناعة فهد الهاجري أنه وبناء على توجيهات مجلس الوزراء الموقر، وتعليمات وزير التجارة والصناعة، قامت فرق الرقابة التابعة لوزارة التجارة والصناعة بالتأكد من إغلاق جميع محلات الصيرفة التي لم تلتزم بتوفيق أوضاعها القانونية وفقا للقرار الوزاري الصادر في هذا الشأن، مضيفا بأن الوزارة عازمة على تطبيق القانون ضد أي مؤسسة صرافة لا تلتزم بالقانون.

الحملات مستمرة

بدوره أكد مدير الجهاز الفني للإشراف على السلع ومدير حماية المستهلك بالتكليف فيصل الانصاري أنه وبناء على توجيهات من وزير التجارة والصناعة قامت فرق الطوارئ بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتعلق بمنع المؤسسات من مزاولة أعمال الصيرفة قبل الرجوع إلى بنك الكويت المركزي وتعديل أوضاعها وفقا للقانون الجديد.

وأشار الانصاري إلى ان الجولة كشفت عن إلتزام غالبية شركات الصيرفة بتنفيذ القرار الوزاري وتطبيق القانون، في الوقت الذي ستستمر فيه الحملات التفتيشية لحين تعديل أوضاع جميع المؤسسات والشركات العاملة بالسوق تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء وبنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

ولفت الأنصاري إلى أن فريق الطوارئ في محافظة الاحمدي قام بإغلاق أحد محلات الصيرفة العاملة في محافظة الاحمدي مع اتخاذ الاجراءات القانونية المقررة في هذه المخالفة.

تعديل الأوضاع

من ناحيته أكد رئيس فريق الطوارئ بإدارة الرقابة التجارية أحمد العيسى أن تحرك الفريق جاء بناء على قرارمجلس الوزراء والبنك المركزي، حيث قام مفتشي التجارة بالتأكد من إلتزام جميع محلات الصيرفة العاملة بالكويت بالقرار الوزاري الصادر من وزارة التجارة في هذا الشأن، مشددا على ضرورة عدم مزاولة النشاط إلا بعد تعديل الاوضاع والحصول على التراخيص اللازمة لذلك من قبل بنك الكويت المركزي.

وقال بعض المتعاملون في سوق الصرافة الإلكتروني قبل حملة الإغلاق ان غالبية محلات الصرافة ستغلق لانها لا تملك مبلغ المليوني دينار المقررة من الجهات الرقابية نظرا لان اغلبها محلات صغيرة ، مطالبين باعادة دراسة وتقييم بعض الاشتراطات والمبلغ المطلوب لتحافظ بعض الاماكن مثل محلات المباركية على وجودها وتمنوا مزيد التمهل، موضحين أن هناك تخوف من تضرر المنافسة .

كادر

الشروط المطلوبة من الشركات حتى تواصل عملها في الصيرفة

لممارسة نشاط الصيرفة تخضع محلات الصرافة لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي، ويتعين عليها الالتزام بمجموعة من الشروط ومنها

– التسجيل والترخيص عبر تقديم طلب تسجيل إلى بنك الكويت المركزي، مرفقا بالنظام الأساسي وعقد التأسيس والبيانات المطلوبة، والحصول على موافقة البنك قبل بدء النشاط.

–موافقة مسبقة من المركزي: لا يجوز لوزارة التجارة والصناعة إصدار ترخيص لأي شركة صرافة دون الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي

–الحد الأدنى لرأس المال2 مليون دينار مدفوع بالكامل، مع إمكانية افتتاح حتى 13 فرعا و لافتتاح فروع إضافية، يتعين زيادة رأس المال بمقدار 150 ألف دينار لكل فرع إضافي.

–الأنشطة المسموح بها تقتصر على بيع وشراء العملات الأجنبية، وتقديم خدمات تحويل الأموال لصالح العملاء.

–الأنشطة المحظورة هي ممارسة أعمال المهنة المصرفية، مثل قبول الودائع أو منح القروض، أو تمثيل بنوك أو مؤسسات مصرفية أجنبية في الكويت، أو مباشرة نشاط مصرفي لحساب هذه البنوك.

–تعيين مراقب التزام:ونظام رقابة داخلي ، وعمالة وطنية بنسبة 15% من إجمالي العاملين.

ويصدر تعليماته لفريق مفتشي الوزارة

حملة تفتيشية على محلات الصرافة في الكويت

إثر تصاعد التوترات الجيوسياسية

سعر الذهب يشهد مستوى قياسيا جديدا عند 3148 دولارا للأونصة

الرزيحان: الارتفاع الحاد جاء مدفوعا بإعلان الرئيس ترامب عزمه فرض رسوم جمركية بداية من اليوم

قال رئيس التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في شركة دار السبائك بدر الرزيحان إن سعر الذهب سجل امس الثلاثاء مستوى قياسيا جديدا متجاوزا 3148 دولارا أمريكيا للأونصة للمرة الأولى في تاريخه وسط تزايد إقبال المستثمرين على هذا المعدن الثمين كملاذ آمن وسط تصاعد المخاوف الجيوسياسية والتجارية العالمية.

وأضاف الرزيحان لـ "كونا" أن الارتفاع الحاد في سعر الذهب جاء مدفوعا بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عزمه فرض رسوم جمركية تدخل حيز التنفيذ اليوم الأربعاء تشمل جميع الدول باستثناء مجموعة صغيرة تتراوح بين 10 و15 دولة إضافة الى تلويحه بشن هجمات عسكرية كبيرة على إيران ورد طهران على ذلك بأنها ستغلق مضيق هرمز.

وأوضح أن الرسوم التي أقرها ترامب سيتبعها أيضا فرض رسوم إضافية على السيارات يوم الخميس المقبل مما زاد مخاوف الأسواق من اندلاع حرب تجارية عالمية بالتالي عزز ذلك جاذبية الذهب كملاذ آمن وتحوط فعال ضد التضخم.

وذكر أن من العوامل الأخرى التي ساهمت في دفع سعر الذهب إلى هذا المستوى التاريخي رهانات المستثمرين على قيام البنوك المركزية بخفض أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة إضافة إلى استمرار مشتريات البنوك المركزية العالمية للذهب وارتفاع الطلب على صناديق الاستثمار المتداولة المرتبطة بالذهب.

وبين الرزيحان أن الذهب مهيأ لمزيد من الاتجاه الصاعد وسط أجواء الضبابية الاقتصادية والخلافات التجارية المتواصلة لافتا إلى أن مؤسسات مالية عالمية مرموقة مثل (غولدمان ساكس) و(بنك أوف أمريكا) و(يو بي إس) رفعت هذا الشهر توقعاتها السعرية للذهب إلى 3300 دولار أمريكي للأونصة بنهاية العام الحالي.

وعلى الصعيد المحلي أشار إلى أن سعر غرام الذهب عيار 24 بلغ اليوم نحو 31ر450 دينار كويتي في السوق المحلي متأثرا بالارتفاع القياسي للأسعار العالمية

رئيس التخطيط الاستراتيجي في دار السبائك بدر الرزيحان